منـــظمة المـــؤتـــمر الإســـلامـــــــي
مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية
والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

تقارير المركز

حول

الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

يوليـو ٢٠٠٩

Attar Sokak No: 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY
Tel: +90-312-468 6172 (4 lines) **Fax**: +90-312-467 3458
E-mail: oicankara@sesric.org **Web**: www.sesric.org

مؤتمر الأمم المتحدة

حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها على التنمية

تقرير مركز أنقرة الشهري، يوليو ٢٠٠٩

الخلفية

لا يزال الإقتصاد العالمي يعاني من الأزمة حيث يستمر الركود الإقتصادي بمعدل تاريخي والعديد من البلدان على نطاق العالم، بغض النظر عن مستواها التنموي، لا تزال تحت وطأة الضغط في مواجهتها للأزمة. بادرت حكومات العديد من البلدان المتقدمة ببرامج إنقاذ ضخمة تم من خلالها تقديم المساعدات المالية للعديد من البنوك الكبرى والمؤسسات المالية في هذه البلدان. ولكن، فعلى الرغم من كل هذه البرامج الإنقاذية والتحفيزية لم تتمكن الإقتصادات المتقدمة من الرجوع إلى حالتها التي كانت عليها قبل الأزمة. وعلاوة على ذلك، تجيء التوقعات حول النمو الإقتصادي في ظروف هذه الأزمة مروعة مع إزدياد معدلات البطالة وتجمد حركة الأعمال التجارية. وأما البلدان النامية التي ظلت في معظمها غير متأثرة نتيجة لأزمة الإسكان التي ظهرت في الولايات المتحدة تحس هي الأخر بأثرها نتيجة لتقلص الحركة التجارية وانقباض التمويل الدولي والتدفقات المنخفضة للتحويل. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة للضغوط المالية والنقدية لم تتمكن العديد من البلدان النامية من تخفيف الآثار السلبية للأزمة بمفردها. وتبعا لذلك، لا تزال التوقعات فيما يتعلق بالعالم النامي، حيث الملاين من البشر يعانون أصلا من الفقر والجوع وسوء التغذية، تشير إلى إنعكاسات سلبية حادة بتوقف التقدم تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية

بالطبع، فهناك حاجة ملحة لتقديم المساعدة للبلدان النامية عبر تقديم الكثير من المصادر المالية، وتسهيل التجارة والإيفاء بالإلتزامات الخاصة بالمساعدات التنموية الرسمية.ولتحقيق هذا الهدف يتعين على جميع وكالات التنمية القومية، الإقليمية والدولية التنسيق والتعاون فيما بينها لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة وإيجاد تدابير وآليات لتفادي ظهور مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل. وإثر هذا التراجع، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية في الفترة ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠٠٩ في نيويورك لتقييم أسوأ ركود للإقتصاد العالمي لم يشهده العالم منذ الكساد الكبير. وتمثل هدف المؤتمر في تحديد وتقييم الإستجابات التي بادرت بها البلدان المختلفة لتخفيف أثر الأزمة والخروج بتدابير تمكن من تحويل هيكل التمويل الدولي عبر وضع أفكار جميع المشاركين في الحسبان، أي آراء جميع البلدان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تضمن المؤتمر جلسات مفتوحة وأربع إجتماعات طاولة مستديرة لتبادل وجهات النظر بين المشاركين لدراسة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية والتغلب عليها وآثارها على التنمية والوقوف على المواضيع التالية: (١) أثر الأزمة على الإستخدام، التجارة، الإستثمار والتنمية، متضمنا إنجاز الأهداف التنموية للألفية المتفق عليها عالميا؛ (٢) التحرك العملي وتحديد التدابير اللازمة لتخفيف أثر الأزمة على التنمية؛ (٣) دور الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في النقاش الدولي الدائر حول إعادة إصلاح وتعزيز النظام المالي والإقتصادي الدولي وهيكله؛ (٤) مساهمات نظام الأمم المتحدة للتنمية عند إستجابته للأزمة.

قام معا كل من دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بإدارة نقاش جرى عبر الإنترنيت حول الأزمة والتصديات السياسية تجاهها قبل إنعقاد هذا المؤتمر. وتناولت المرحلة الأولى من النقاش الإلكتروني كيفية الفعالية التي تمت بها إستجابة النظام العالمي وأوجه قصورها والكيفية التي يمكن بها تحسينها. وأما المرحلة الثانية فقد درست المعوقات التي تعمل في ظلها النظم القومية والتدابير التجارية التي تقوم بها لتظل في دائرة التسريع بالتنمية البشرية. وفي ذلك النقاش الإلكتروني طلب من المشاركين تقديم آرائهم وتعليقاتهم حول سؤالين موضوعيين محددين.

ورد السؤال الأول كالأتي: *كيف يستجيب النظام العالمي (أي الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى) تجاه الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة؟ وما هو أثر هذه الإستجابات، على مستوى بلدكم والمستويين الإقليمي والدولي؟ هل هذه الإستجابات كافية لحل الموقف الراهن، ولإعداد النظام في حد ذاته أمام التقلبات لمستقبلية؟ وما هي الفوارق الحرجة (إن كانت موجودة) التي تظل؟*

وفي ردودهم على هذا السؤال أعترف المشاركون أنَّ الجهود المتخذة حتى الان من قبل المؤسسات العالمية كانت فعالة في نشر الوعي وفهم الأزمة وآثارها بين الناس والحكومات. ونتيجة لذلك خرجت الحكومات، وخاصة في البلدان المتقدمة، ببعض الإستجابات والبرامج الإسعافية المشتركة. ولكن أكد المشاركون على عدم تجاهل المؤسسات الدولية ووكالات التنمية الأهداف التنموية الشاملة والتحديات التي تواجه البلدان النامية الفقيرة، وخاصة الإفريقية منها، عند تصديها للأزمة. فعلى سبيل المثال، تعتمد الكثير من البلدان الأقل نموا بصورة كبيرة على المساعدات وزادت هذه الأزمة الحاجة إلى المزيد من المساعدات بأكثر مما هي عليه. وعليه، فالبرغم من أنَّ هذه الأزمة ظهرت في البلدان المتقدمة (المانحين التقليديون)، أكد المشاركون على الحاجة لبذل المزيد من جهود البلدان المتقدمة للتأمين على الإيفاء بتعهداتها بتقديم المساعدات.

وأشار المشاركون إلى أنَّ إنخفاض حجم صادرات البلدان النامية نتيجة لضعف الطلب في البلدان المتقدمة يشكل أثرا آخرا للأزمة المالية الراهنة على إقتصادات البلدان النامية. ولهذا السبب، أوصوا أنْ تتخذ البلدان النامية خطوات جادة لرفع مستوى الطلب الداخلي بها على السلع والخدمات عبر تحسين المعيشة وزيادة الأجور، متضمنة في هذه الخطوة سكان الريف الذين يعمل غالبيتهم في القطاع الزراعي. وناشد المشاركون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القيام بدعم هذه المبادرات عبر تطوير برامج بناء القدرة للبلدان النامية. ولوحظ في هذا الصدد أنَّ تكرار جهود الوكالات التنموية المتعددة الأطراف يسبب إهدارا للمصادر المالية والبشرية القيمة. وأوصيت هذه الوكالات بتوحيد جهودها من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة عبر الإيفاء بالإلتزامات التي صدرت في إعلان باريس حول فعالية المعونات وجدول أعمال أكرا التالي له والمتعلق بالخطوات التنفيذية.

وعلاوة على ذلك، إقترح المشاركون بعض الخطوات الضرورية ليتم إتخاذها، خاصة لمصلحة البلدان ذات الدخل المنخفض لتسريع تحولها الهيكلي من خلال زيادة حصة إنتاجها من منتجات الصناعات التحويلية في دخولها القومية وتبني السياسات الصناعية المناسبة. وفي هذا السياق، نادى المشاركون المجتمع الدولي السماح لهذه البلدان لحماية صناعاتها المحلية عبر فرض تدابير حمائية مؤقتة ومنحها حق الوصول الحر لأسواقها، وخاصة للبلدان المعتمدة على السلع. وكما أكد المشاركون أيضا على الحاجة في البلدان النامية لتعزيز العلاقة بين قطاع التعليم وسوق العمل من خلال مراجعة سياسات تنمية المصادر البشرية وتعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات ووزارات الصحة، التعليم والعمل.

وكان السؤال الثاني كالأتي: *ما هي إمكانية تعزيز نظام تسيير الإقتصاد العالمي في المستقبل؟ ما هي الطرق التي يمكن من خلالها الوقوف على مواضيع المصداقية، الفعالية؟ ما هي الكيفية التي يتعين بها تمكين إسماع صوت قوي للدول القليلة التمثيل (الممثلين عن الدول وغيرها)؟ كيف يجب أن تكون المبادئ الرئيسية لقيادة التغيير – (الإشراك، اللامركزية، التنوع التنظيمي وغيرها على سبيل المثال)؟ ماذا يمكن أنْ تكون الترتيبات المؤسسية الأكثر فعالية؟*

وفيما يتعلق بهذا السؤال، أشار المشاركون إلى أنَّ النظام الراهن لتسيير الإقتصاد العالمي غير مناسب من ناحية التمثيل الغير كافي للبلدان ذات المستويات التنموية المختلفة. فهذا صحيح للعديد من الدول النامية والبلدان الأقل نموا التي لديها تمثيلا محدودا للغاية في مؤسسات التسيير والمتابعة الدولية. وهذا يقود إلى قلق جاد تجاه موثوقية وفعالية هذه المؤسسات. لذا، يتعين أنْ تعطى البلدان النامية فرصا أكثر للتمثيل في كافة الأجهزة الدولية لتنظيم الإقتصاد والتمويل لرفع درجة مصداقيتها ومسؤوليتها. ويتعين أنْ يتم إختيار رؤساء وكبار إداريي مؤسسات بريتون وودس من خلال عملية إنتخابية شفافة مرتكزة على الجدارة والكفاءة.

تم إقتراح التدابير التالية من أجل إشراك البلدان النامية في عملية تسيير الأجهزة التنظيمية الدولية:

- يتعين أنْ يكون هناك بعض من التمثيل للبلدان الصغيرة والمتوسطة في الأجهزة التنظيمية الدولية مع تمثيل إقليمي ثابت.
- من الممكن القيام ببعض المحاولات لتضمين بعض أشكال التمثيل من الشركاء من خارج نطاق التمويل، مثل الإتحادات والمؤسسات غير المالية في كل من الأجهزة التنظيمية التمويلية الدولية والقومية لوزن إهتماماتها وإحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية.
- يتعين وضع المسؤولية على عاتق مثل هذه الأجهزة التنظيمية لتكوين أشكال للتمثيل السياسي على المستويات القومية والدولية المناسبة.
- إستفادت البلدان النامية بصورة كبيرة من دعم مجموعة الأربعة والعشرين التي ساعدتها في ترقية مواقعها من ناحية المواضيع المتعلقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. من المحتمل ربط جهاز مشابه بمجموعة الأربعة والعشرين للمواضيع التنظيمية الدولية للمساعدة في توضيح مواقف البلدان النامية في أجهزة مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف.

- وما تلح الرغبة إليه هو العمل تجاه تصميم وخلق منظم تمويلي دولي بحكم أنَّ الأسواق المالية ستصبح أكثر عالمية وتعقيدا في المستقبل.

ومن أجل صياغة خطة فعالة ومؤثرة للإستجابة لهذه الأزمة، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بمساعدة ودعم الحكومات القومية، وخاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، ببناء القدرة لمراقبة آثار الأزمة المالية على المعيشة والرفاهية الإجتماعية لمختلف المجموعات السكانية على المستويات القومية لديها. وهذا سيسهل تحديد الضعفاء من السكان الأكثر تأثرا بالأزمة والذين في حاجة ملحة للمساعدة من الأخرين.

وخلال فترة ظهور هذه الأزمة فشلت الأجهزة التنظيمية للإقتصاد والتمويل الدولي ومؤسسات التنمية في توصيل الإنذار المبكر والإستجابة السريعة لمواجهتها، وذلك يعود في الأساس لعدم قنوات التوصيل الفعالة والمستوى المنخفض للتنسيق المتبادل. وهذا يؤكد على الحاجة لبناء شراكة وتنسيق أكثر فعالية بين الحكومات، وكالات التنمية والمؤسسات التنظيمية لتطوير نظام فعال للإنذار المبكر وآلية سريعة للإستجابة.

نتائج المؤتمر

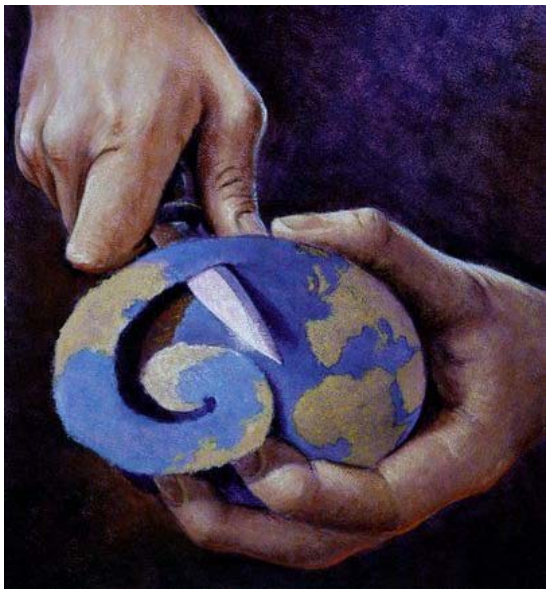

إتفق المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة حول "الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية" وسلم بأنَّ الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة، التي ظهرت أول ما ظهرت في البلدان المتقدمة، لحقت بالإقتصاد العالمي في جميع مجالاته وتسببت في إحداث آثار إجتماعية وسياسية وإقتصادية حادة. ولايزال يؤثر الركود الذي لم بالإقتصادي العالمي سلبيا على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ولكن تأثرت البلدان النامية تأثرا بالغا نتيجة الإنتشار الواسع للجوع والفقر، وإرتفاع معدلات البطالة، وعدم الإستفادة من التعليم والصحة والحماية

الإجتماعية الغير كافية في غالبية هذه البلدان. ولهذه الأسباب ستكون الخسارة البشرية للأزمة المالية الراهنة كبيرة للغاية في البلدان النامية عما ستكون عليه في البلدان المتقدمة.

ومشكلة أخرى كبرى تواجهها غالبية البلدان النامية تتمثل في عدم مقدرتها على تقديم برامج تحفيزية كما فعلت البلدان المتقدمة، وذلك يعود لمصادرها المالية التي تواجه ضغوطا لمحدوديتها. ونتيجة لذلك، فليس هنالك شك أنَّ هذه الأزمة ستؤدي إلى تهميش ووقف التقدم الذي تم تحقيقه في إطار الأهداف التنموية للألفية في البلدان النامية.

وافق المؤتمر، إنطلاقا من هذه الأسباب، على الحاجة العاجلة لتحديد وتقييم الآثار السلبية للأزمة على البلدان النامية ونادى المجتمع الدولي إلى القيام بتحركات قوية وعاجلة لمساعدة البلدان النامية لإستعادة نموها وتجاوز هذه الأزمة. ويتعين أنْ تقدم مصادر إضافية إلى البلدان النامية – تقديم سيولة قصيرة الأجل وتمويل تنموي طويل الأجل- لتحفيز إقتصاداتها وإكتساب الأرضية التي فقدتها في تقدمها تجاه تحقيق الأهداف التنموية – وضمنها الأهداف التنموية للألفية.

العناصر المحركة للأزمة المالية والاقتصادية عناصر معقدة متعددة الأوجه، فالعديد من الأسباب الرئيسية للأزمة يرتبط بمواطن ضعف واختلالات عامة أسهمت في تراجع أداء الإقتصاد العالمي .ومن بين العوامل الرئيسية التي أفضت إلى الحالة الراهنة عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيقها وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أسفر عن نتائج يتعذر تحملها على صعيد الاقتصاد الكلي في العالم .ومما زاد أيضا من حدة هذه العوامل القصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المالي والإشراف عليه ورصده. واستنادا على التجربة الماضية، حدد المؤتمر العديد من الآثار السلبية المختلفة لهذه الأزمة جاءت كالآتي:

- زيادات سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد

- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي
- تقلبات حادة في أسعار الصرف
- تزايد العجز في الميزانية وهبوط إيرادات الضرائب وتقلص الوعاء الضريبي
- انكماش التجارة العالمية
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية وهبوطها
- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة
- تقلص فرص الحصول على القروض والتمويل التجاري
- قلة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية
- قلة القدرة على تعهد شبكات التأمين الاجتماعي وتقديم الخدمات الإجتماعية الأخرى، مثل مثل الخدمات الصحية والتعليمية
- ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات
- انهيار أسواق الإسكان

لا تزال هناك حاجة ملحة للمزيد من التكاتف والتعاون لإعداد إستجابة عالمية شاملة ومؤثرة، على الرغم من الإستجابات التي تم إتخاذها حتى الان لتخفيف الآثار السلبية للأزمة على المستوى العالمي والإقليمي والقومي. ويتعين أنْ يركز التصدى العالمي هذا على إستعادة ثقة المستهلك والمنتج عبر خلق فرص العمل وتأمين الإمداد بالمصادر المالية للأعمال التي تضررت من الأزمة. وأما إحتواء الخسائر الإجتماعية والبشرية للأزمة، وخاصة في البلدان النامية، فهو مجال آخر يحتاج إلى المواجهة الجادة. ويتعين تعزيز التجارة والاستثمار المنفتحين وتنشيطهما ونبذ الحمائية أمام البلدان النامية وتقديم الدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأنَّ لهذه البلدان تحديات مالية وتمويلية جادة تعيقها من محاربة الجوع والفقر والبطالة.

وفي هذا السياق، عبر المؤتمر عن شكره وتقديره لقمة لندن لمجموعة العشرين التي تبنت برنامجا بمبلغ ١,١ ترليون دولار أمريكي لتنشيط الإقتصاد العالمي وتخصيص جزء كبير منها للبلدان النامية. واعتبارا للإحتياجات المجددة للبلدان الأقل نموا فقد خصص لها مبلغ ٥٠ بليون دولار من هذا البرنامج التمويلي للتغلب على مشاكلها التمويلية خلال الأزمة. وعلى المستوى الفردي للبلدان، أوصى المؤتمر الحكومات أنْ تكون مرنة عند تصميمها لبرامجها الخاصة للتصدي للأزمة واضعة في الإعتبار ظروها وإحتياجاتها الخاصة بها. وهذا يتطلب هذا أنْ تقوم مؤسسات التمويل الدولية بتحسين شروط الإقراض عبر تطوير أدوات أكثر مرونة، مثل خطوط الإئتمان المرنة. ويتعين، عند إعداد السياسات المتصلة بالتجارة، الإستثمار والتمويل الدولي، تقديم تسهيلات للبلدان النامية لتتمكن من الإستفادة التامة من القروض والسيولة المتاحة، وتدفقات رأس المال والفرص التجارية. وفي نفس الوقت، يجب التأكيد على الحكومة الرشيدة في كل المستويات حيث يستوجب إتخاذ التدابير لتحسين الشفافية، وإستئصال الفساد وتعزيز الحكومة على المستويين القومي والدولي.

ومن أجل إحتواء آثار الأزمة وتحسين الوضع الراهن لتسهيل إنتعاش الإقتصاد العالمي في المستقبل القريب، أوصى المؤتمر بوجوب إتخاذ التدابير للتصدي لقضايا خارج القطاعين الإقتصادي والتمويلي،

وخاصة تلك المتصلة بتخفيف الفقر، والتنمية المستدامة، والحماية البيئية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، الصحة، التعليم والنمو الإقتصادي المستدام.

يجب أنْ تكون العملية التنموية للإنتعاش من هذه الأزمة متمركزة أكثر على الإنسان لخلق الفرص الجديدة للإستخدام وشبكات الأمن الإجتماعي وتأمين الحياة الكريمة للجميع. ففي هذا السياق، أكد المؤتمر على الحاجة للمزيد من التعاون بين نظام الأمم المتحدة للتنموية، وبنوك التنمية الإقليمية والبنك الدولي لتعبئة المزيد من المصادر التمويلية للحماية الإجتماعية، والأمن الغذائي والتنمية البشرية عبر كافة السبل الممكنة والقنوات للمبادرة بإنتعاش إقتصادي وإجتماعي مبكر في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نموا. ويتعين على هذه المؤسسات المالية الدولية إبتكار سياسات وأدوات مناسبة لتوجيه هذه المصادر الإضافية إلى البلدان والقطاعات الأكثر حاجة لها.

وتأكيدا منهم بأهمية التجارة للتنمية الإقتصادية، جدد المشاركون في المؤتمر إلتزامهم بنظام تجاري عالمي أكثر إنفتاحا وعدالة. وبما أنَّ العديد من البلدان النامية تأثرت تأثرا فادحا نتيجة لتقلص عوائد الصادرات، والتمويل التجاري المتزايد الإنخفاض ومشاكل ميزان الدفع، يجب مقاومة أي تدابير حمائية تتخذها البلدان ويتعين على منظمة التجارة العالمية والأجهزة الأخرى ذات الصلة مراقبة هذ التدابير عن قرب والتقرير حول أي ميول من هذا النوع. ويجب بذل الجهود لوضع إتفاقية مستندة على جولة الدوحة لتساعد البلدان النامية للوصول إلى السوق وتدفقات التجارة. وكشف المشاركون عن تقديرهم للإلتزام المتصل بتطبيق الوصل الخالي من الجمارك مع فتح كمية الكوتات للبلدان الأقل نموا كما أتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارو العالمية.

وعلاوة على ذلك، تشكل التحويلات المالية التي ترسلها العمالة المهاجرة مصدرا مهما لتمويل الحكومات والأسر في البلدان النامية. ولهذا، يتعين أن لا يخضع العمال المهاجرون لأيَّ نوع من أنواع

التمييز والقيود الغير مبررة. وفي نفس الوقت، يتعين على البلدان المتقدمة المانحة الإيفاء بإلتزاماتها المتصلة بالمساعدات التنموية الرسمية عسب تعهداتها بتحقيق الهدف البالغ ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدات التنموية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ ووصول هذا المبلغ في هذا الخصوص إلى نسبة ٠,٥٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي لديها بحلول عام ٢٠١٠، علاوة على الهدف الذي حددته بنسبة تتراوح بين ٠,١٥ – ٠,٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا.

ووافق المؤتمر أيضا على الحاجة العاجلة لزيادة مقدار التمويل الخاص بالتنمية عبر تشكيل مصادر تمويلية طوعية مبتكرة وجديدة لإتمام ما جمع من تمويل. وفي هذا الصدد، أوصى المؤتمر بوجوب تشجيع البلدان النامية لتحسين عملية مبادرة التعاون فيما بين دول الجنوب تمشيا مع مباديء فعالية المعونات، الشيء الذي سيؤمن بدوره الكثير من المصادر التمويلية المطلوبة لتحقيق جداول الأعمال والبرامج التنموية. وكما تعاني البلدان النامية أيضا من الديون المتزايدة ومشكلة إستمراريتها، التي تحد من قدراتها لتبني التدابير المالية المناسبة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة الراهنة.

ولهذه الأسباب، يتعين أن تنظر البلدان الدائنة بشكل متزايد في توفير المنح والقروض بشروط ميسرة بإعتبار ذلك أداتها المفضلة للدعم المالي. وجاءت التوصية من المؤتمر إلى كل من الجهات المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إستخدام أدوات مالية مساعدة، مثل المنح والقروض الميسرة، لتكون بمثابة النهج المضل للتأكيد على تحمل الديون. وهنالك حاجة كبيرة للتعاون الدولي لتحسين مناهج إعادة هيكلة الديون السيادية إرتكازا على الأطر القائمة وإلى المشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين والتقاسم المتكافئ للأعباء بين الدائنين.

إنَّ السيولة المالية في أسواق التمويل الدولية تشكل عاملا ذو أهمية قصوى في التغلب على الأزمة المالية. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون في المؤتمر إلى التطبيق المبكر للمخصصات حقوق السحب

العامة الجديدة البالغة ٢٥٠ بليون دولار أمريكي والمصادقة العاجلة للتعديل الرابع لمواد إتفاقية صندوق النقد الدولي من أجل تخصيص خاص ولمرة واحدة لحقوق السحب الخاصة، كما تم التصديق على ذلك من قبل مجلس محافظي الصندوق في سبتمبر ١٩٩٧.

ومن الناحية الأخرى، أكد المؤتمر على عدم السماح للأزمة المالية الراهنة إعاقة الجهود التي تم بذلها لتبني تصدي دولي لتغير المناخ. فهنالك حاجة عاجلة لدمج القضايا البيئية والإجتماعية مع مناهج التخطيط الإقتصادي مع النظر إلى الأزمة الراهنة كفرصة ذهبية لتطوير مبادرات الإقتصاد الأخضر عبر التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وإدارة الغابات. فهذا بدوره سيساعد على تقليل إنبعاثات غازات الدفئة ويساعد البلدان الفقيرة التكيف مع آثار تغير المناخ والإستغلال المستدام للمصادر المتاحة. وكما يتعين تشجيع القطاع الخاص لأخذ المبادرات لتطوير التنمية الصديقة للبيئة على المستوى القومي تمشيا مع إستراتيجيات وأولويات التنمية القومية.

كان من الواضح أنَّ أوجه القصور في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي لعبت دورا كبيرا في ظهور هذه الأزمة، الشيء الذي أكد على الحاجة الحقيقية لإصلاح آلية المراقبة والإشراف المعمول بها في الوقت الراهن وتحقيق التغيير الشامل لجميع المراكز الكبرى والأدوات المالية والجهات الفاعلة، التي تتضمن مؤسسات التمويل ووكالات تقدير الجدارة الإئتمانية وصناديق التحوطات. ففي هذا الصدد، يتعين على صندوق النقد الدولي تطوير الرقابة الفاعلة للمراكز التمويلية الكبرى، وتدفقات رأس المال الدولي والأسواق المالية لقياس المدى التام للخطر المتراكم واستغلاله لزعزعة النظام المالي العالمي والإقتصاد العالمي.

أكدت الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة على الحاجة العاجلة لإصلاح الهيكل التميلي الدولي؛ خاصة وأنَّ هناك إتفاق واسع على الحاجة لإصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودس، عن طريق تطوير التمثيل العادل والمتساوي لكل البلدان لرفع درجة الموثوقية تجاه هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ففي هذا السياق، عبر المؤتمر عن تقديره وترحيبه لعملية الإصلاح الجارية في البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي، أكبر مؤسسات بريتون وودس، وأوصى بوجوب بدء هذه العملية بالوصول إلى إتفاق حول مشاركة بلدان نامية أكثر في هاتين المؤسستين. وجاءت التوصية أنْ يقوم البنك الدولي بإدخال برنامج إصلاح سريع لإدارته بهدف الوصول إلى إتفاق بحلول إبريل ٢٠١٠ في الوقت الذي تعين أنْ يرفع صندوق النقد الدولي الحصص وعدد المقترعين حسبما تم الإتفاق على ذلك في إبريل ٢٠٠٨ لزيادة حصة الإقتصادات الصاعدة والنامية.

وعلاوة على ذلك، أكد المؤتمر على الحاجة إجراء الإصلاحات التي تمكن هذه المؤسسات من تحسين عملية تصديها للأزمات ورفع كفاءتها للقيام بالإنذار المبكر. ففي هذا الصدد، جاءت التوصية أنْ تطور هذه المؤسسات مقدراتها الفنية، والتسهيلات الإئتمانية والمصادر المالية المطلوبة لمساعدة وإكمال جهود البلدان النامية الهادفة لتحقيق جميع متطلباتها التنموية. وكما أكد المؤتمر في نفس الوقت على الحاجة لإتخاذ خطوات تؤدي إلى زيادة معدل تمثيل البلدان النامية في الأجهزة الرئيسية لتحديد المعايير كما حصل في مجلس الإستقرار المالي ولجنة بازل للإشراف على البنوك.

المصادر

UN, (2009, July 13) Outcome of the Conference "World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development"
[http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/63/303&Lang=E]

UN, (2009), "E-Discussion on the World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development". [http://www.un.org/ga/econcrisissummit/edis.shtml]